

أكد أن الاستثمار البشري توظيف أمثل لخلق ثروة

ناصرالصبيح: تعزيز وحماية حقوق الإنسان نهج أصيل في سياسة الكويت

الشيخ: الكويت سبقة لدعم آليات وأطر حقوق الإنسان

تجارب وممارسات القطاع الخاص من منطلق المسؤولية الاجتماعية في توفير الحقوق الإنسانية الأساسية كالحق بالحياة والأمان والتعليم والرعاية الصحية والعمل والحماية من البطالة والتي يتركز بها القطاع الخاص الكويتي مما جعلها تتوسع لتشمل مناطق عديدة في منطقة الشرق الأوسط. ومن جهته أكد المنسق المقيم للأمم المتحدة طارق الشيخ أن دولة الكويت من الدول السباقة في المنطقة لدعم آليات وأطر حقوق الإنسان والاستجابة الفورية للتعاون في هذا الإطار خصوصاً في نشر التقارير والوعي من خلال الندوات وورش العمل. وأضاف الشيخ (كوئنا) أن هذه الندوة تعد نموذجاً مشرفاً للمسؤولية الكبيرة التي تحملها وزارة الخارجية ويطارحها بذلك القطاع الخاص. ودعا دول المنطقة الى اتباع مثل هذا النهج فيما يخص حقوق الإنسان المجتمعية التي يتحلى بها القطاع الخاص. وأشار كلاً رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المفوض السامية لحقوق الإنسان محمد النور أن محاور الندوة تعتبر موضوعاً حديثاً جداً في القانون الدولي مشيراً الى أن الكويت ممثلة بوزارة الخارجية أخذت هذه المبادرة ودعت لهذه الندوة الهامة جداً لبحث مسؤولية الاجتماعية لقطاع الخاص. وأوضح النور في تصريح مماثل لـ(كوئنا) أن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية لا يعني الأعمال الخيرية فقط التي تقوم بها الشركات الخاصة بل دراسة الأثر البيئي والاجتماعي الذي تعمل فيه تلك الشركات ومحاولة الحد من السلبية للنشاطات التجارية. وأكد أن الندوة تعتبر اسهاماً جديداً للكويت من خلال أخذ رأي القطاع الخاص ووضع خطط التنمية البشرية والاقتصادية ومن ضمنها مراعاتها لحقوق الإنسان للمجتمعات التي تعمل بها الشركات التجارية.



السفير ناصر الصبيح

الأعمال فهي تحت المجتمعات على تبني أفكاراً تهدف إلى الارتقاء بالإنسان واستخدام مواردها لتطوير برامج مبتكرة لتحسين نوعية الحياة في المجتمعات. وأشار الى أن هذه المسؤولية تظهر من خلال تبني القطاع الخاص الكويتي برامج فاعلة لدعم حقوق الإنسان من منطلق المسؤولية الاجتماعية على أرض الواقع والتي تركت أثراً واضحاً في المجتمع ما جعلها تمتاز بالشفرة والسمة الحسنة في السوق العالمية قائلاً أن "المواطنة الجماعية تجد لها صدى وإسعا وكبيراً لدى القطاع الخاص الكويتي". وأوضح الصبيح أن كثيراً من شركات القطاع الخاص الكويتي تعمل لوضع بصمة إيجابية في المجتمع من خلال التركيز على دعم الشباب الكويتي بهدف تنمية إمكانياته وقدراته لتمكينه من اتخاذ خيارات مثمرة في مستقبله العملي والعلمي وتشجيعه على الابتكار. وقال أن الندوة تهدف إلى مناقشة كيفية استغلال القطاع الخاص الكويتي للمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه في دمج أهدافه الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز مفهوم حقوق الإنسان. ذكر أن ذلك سيكون من خلال استعراض

الأمم المتحدة في عام 2000 مبادرة عرفت ب(الميثاق العالمي للأمم المتحدة) الخاصة بممارسة الأعمال التجارية والشركات. وأكد سعي هذا الميثاق إلى تعزيز مبدأ مسؤولية المواطنة للشركات ليصبح قطاع الأعمال جزءاً من الحلول المساعدة على تحقيق أهداف الألفية وتطوير العمل للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن الميثاق يستند إلى 10 مبادئ استمدت من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان (ريو) بشأن البيئة والتنمية إضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأضاف أن تلك الأهداف تتوزع على أربعة محاور هي حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد معتبراً الميثاق العالمي أكبر عمل تطوعي في العالم لحماية ورعاية المسؤولية الاجتماعية حيث يضم في عضويته أكثر من تسعة آلاف شركة تنتمي إلى أكثر من 130 دولة. وأكد أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر التزاماً وطنياً وجزءاً حيوياً من العمل الاستراتيجي للمؤسسات والشركات ورجال

قال مساعد وزير الخارجية لشؤون التنمية والتعاون الدولي السفير ناصر الصبيح أمس الإثنين إن تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان "يمثل نهجاً أصيلاً في سياسة دولة الكويت وفي موروثنا الحضاري وتراثنا الإسلامي العزيز على الصعيدين الداخلي والخارجي". جاء ذلك في كلمة ألقاها الصبيح بإثابة عن نائب وزير الخارجية خالد الجار الله خلال افتتاح أعمال الندوة العاشرة للجنة الدائمة المتابعة تنفيذ الخطة الخمسية وبرنامج عمل الحكومة بوزارة الخارجية بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعنوان (المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دعم حقوق الإنسان). وأكد الصبيح البعد الإنساني لسياسة دولة الكويت ومساهماتها في المجال الإنساني التنموي على الصعيدين الحكومي والخاص وذلك "استحق صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لقب قائد الإنسانية ودولة الكويت مركزاً للعمل الإنساني". وقال إن أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة تركز على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتشجيع على احترامها وتوفير الضمانات الأساسية لها. وأوضح أن هذا الأمر يوفر أفضل السبل لتحسين الحياة المعيشة للبشرية معتبراً أنه "ما أن تتم حماية حقوق الإنسان وتعزيزها فإن أسباب اندلاع النزاعات والصراعات ستبدأ بالاضمحلال والضموب". وشدد على أن التنمية الحقيقية هي تنمية بالإنسان ولاشأن مشيراً إلى أن الاستثمار البشري توظيف أمثل لخلق الثروة. استحضار المعايير المتصلة بحقوق الإنسان في السياسات التنموية وتوفير مكوّناتها الأساسية من خدمات تعليمية وصحية وعادلة ودخل كاف وإشراك الإنسان في مواكبة ومراقبة المشاريع التنموية. وأضاف أنه تحقيقاً لمبدأ الشراكة التكاملية بين المجتمع وقطاع الأعمال أطلقت

هنأت الطبقة العاملة بيوم العمال العالمي

الصبيح: الكويت مستمرة في دعم الحركة النقابية للنهوض بالعمل ومواصلة التقدم



الوزيرة هند الصبيح

ولفتت الصبيح إلى أن الكويت وقعت في عام 1964 على اتفاقية تنفيذ العمل واتفاقية الوقاية من الآلات وأقرت اتفاقية منظمة العمل الدولية في شأن التمييز (في الاستخدام والمهنة) عام 1966 فضلاً عن اتفاقيات منظمة العمل الدولية في شأن العمل القسري عام 1968 والتأهيل المهني عام 1998 والحد الأدنى لسن الاستخدام عام 1999. وأكدت حرص على مكافحة عمالة الأطفال حيث وقعت عام 2000 اتفاقية في شأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. وبينت الصبيح أن الدستور الكويتي كفل حرية تكوين الجمعيات والنقابات وكانت أول نقابة تأسست عام 1963 هي نقابة عمال ومستخدمي دائرة البلدية وتبعها إشهار العديد من النقابات والجمعيات التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقالت أن الكويت تحرص على استضافة فعاليات مؤتمر العمل العربي كما تحرص على المشاركة في الفعاليات الخارجية للدول الأعضاء فضلاً عن المشاركة في مؤتمر العمل الدولي الذي يعقد سنوياً في جنيف بمشاركة كافة المنظمات الدولية وأطراف الإنتاج في كافة دول العالم.

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح استمرار الكويت بتقديم الدعم للحركة النقابية وحماية حقوق منتسبيها بما يضمن النهوض بالعمل ومواصلة السير في طريق التقدم والازدهار. وأعربت الوزيرة الصبيح في بيان صحفي أمس الإثنين عن اعتزازها وتهنئتها للطبقة العاملة في الكويت وكذلك النقابات والاتحاد العام لعمال الكويت والاتحاد العام لنقابات العاملين في القطاع الحكومي بمناسبة يوم العمال العالمي. وأشارت إلى أن الكويت وقعت منذ استقلالها عدداً من الاتفاقيات التي أقرتها منظمة العمل الدولية بهدف حفظ حقوق العاملين وتأمين سلامتهم مؤكدة حرص الكويت على حفظ حقوق كل العاملين وفقاً لدستورها الذي نص في المادة 22 على تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وفق أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية. وأوضحت أن العام 1961 شهد توقيع الكويت اتفاقية إلغاء العمل الجبري وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم واتفاقية ساعات العمل والإجازات المدفوعة والعمل الليلي المعدلة (أناث) والراحة الأسبوعية. وأشارت إلى أن التشريعات جاءت لتكفل حقوق العاملين وتنظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل بعد أن كانت في السابق محكومة بقوانين مستمدة من الأعراف والتقاليد مثل قانون الغواصين الذي صدر عام 1940. وذكرت أن حقبة الخمسينيات من القرن الماضي حملت في طياتها بوادر تقنين العلاقة بين الطرفين بما يحفظ حقوقهما وترجمة البداية الحقيقية لقانون العمل بمفهومه العلمي بقانون (كادر عمال الحكومة) الذي أقر عام 1955 وقانون (العمل في القطاع الأهلي) الذي تم إقراره عام 1959. وأفادت بأن المادة 41 من الدستور حملت مسؤولية توفير فرص العمل للمواطنين وضمان عدالة شروطه في حين نصت المادة 42 على عدم جواز فرض عمل على الأفراد واستثنى المشرع منها بعض الحالات التي يعينها القانون لضرورة قومية ومقابل عادل وترك حرية المواطن اختيار نوع العمل.

«الشؤون» : 4910 حالات استفادت من خدمات قطاع الرعاية الاجتماعية خلال مارس الماضي

رياض عواد

خدمات إدارة رعاية الأحداث عن شهر مارس بلغ 456 حالة توزعت على الاستقبال (1 حالة)، والضيافة الاجتماعية (3 حالات)، ودار الملاحظة (12 حالة)، والرعاية الاجتماعية (27 حالة)، والتوقييم الاجتماعي (15 حالة)، والمراقبة الاجتماعية اختبار قضائي (271 حالة)، والمراقبة الاجتماعية نيابة الأحداث (13 حالة)، والمراقبة الاجتماعية البحث الاجتماعي (114 حالة). وبينت أن عدد المستفيدين من خدمات إدارة رعاية المسنين بلغ 3387 حالة، منها 27 حالة في الرعاية الإيوائية، 3360 حالة في الخدمة المنقولة للمسنين في منازلهم، فيما بلغ إجمالي الحالات المحولة من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة 22 حالة أما عن عدد التقارير الطبية المنزلية الصادرة للهيئة بلغ عددها 19 تقريراً. وبينت الإحصائية أن عدد الحالات المستفيدة من بطاقات الأولوية ذكوراً وإناثاً بلغ 2469.

أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية أن عدد الحالات المستفيدة من خدمات وبرامج وأنشطة قطاع الرعاية الاجتماعية في كل الإدارات خلال شهر مارس الماضي بلغ 4910 حالة. وأوضحت الوزارة أن 4910 حالة توزعت على إدارة الحضضة العائلية (1045 حالة)، وإدارة رعاية الأحداث (456 حالة)، وإدارة رعاية المسنين (3387) حالة. أما فيما يتعلق بنسبة المستفيدين من خدمات إدارة الحضضة العائلية عن شهر مارس فقد بينت الإحصائية أن إجمالي الحالات المستفيدة بلغ 1045 حالة وتوزعت على دار الأطفال (36 حالة)، ودار الفتيات (11 حالة)، وبيوت الضيافة (91 حالة)، وقسم الحضضة (617 حالة)، وقسم متابعة شؤون الأبناء (220 حالة)، وقسم رعاية الكوييتين بالخارج (70 حالة). وذكرت الإحصائية أن عدد المستفيدين من

«الشؤون» افتتحت حاضنة الأعمال وتنمية المشاريع لدعم الأسر المنتجة

رياض عواد



قص شريط الافتتاح



جولة في المعرض

أبدت الوكالة المساعدة للتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية هئاء الهاجري اعجابها الشديد وتقديرها لما تقدمه حاضنة الأعمال وتنمية المشاريع (بوتيك 33) التابع لإدارة الرعاية الأسرية بالوزارة ودوره المحوري الكبير في تفعيل دور الحاضنة لدعم الأسر المنتجة من منطلق المساعدات ومنتسبي الحاضنة في المشاريع الصغيرة مؤكدة على أن الوزارة بجميع مسؤوليها وعلى رأسهم معالي الوزير والسيد وكيل الوزارة يولون اهتماماً كبيراً بدعم ومساندة هذه المشروعات وتوفير كافة السبل لإنجاح مشاريعهم والعمل على تسويق منتجاتهم المميزة جاء ذلك خلال افتتاح ورعاية الوكالة المعرض الرضائي بحاضنة الاعمال بوتيك 33 (ابداعاتي رمضانبة) حيث شارك أكثر من 65 مبادر ومبادرة وتنوعت المعروضات بجميع احتياجات الأسرة من ملابس و عطور وإكسسوارات و مواد غذائية ومنتجات متنوعة تحتاجها الأسرة في جميع المجالات وخاصة لشهر رمضان المبارك وقد أشادت السيدة الوكالة بما احتواه المعرض من منتجات ومعروضات على مستوى عالي من الجودة مشيرة إلى أن إقامة مثل هذه المعارض تساهم بشكل كبير في دعم ومساندة الأسر المنتجة وتوفير البيئة الصالحة والمناسبة لتسويق منتجاتهم من خلال الوزارة وفتح مجالات لهم لتسويقها وقدمت الشكر الجزيل لفريق عمل حاضنات الاعمال والمشاريع على جهودهم الطيبة والمؤثرة وتوفيرهم لكافة الإمكانيات للمساهمة في إنجاح هذه المشاريع كما قامت ومسؤولي البوتيك بتكريم الجهات المشاركة متمنية للجميع التوفيق واستمرار هذا الدعم لما فيه خير المشاركين. الجديد بالذكر أن المعرض يقام على مدى 3 أيام على فترتين مسائية وصباحية بصالة ومقر حاضنة السلام (بوتيك 33) بمنطقة السلام بجوار جمعية السلام التعاونية.

نفذتها إدارة النظافة العامة على منطقة عبد الله المبارك

الحربي: بلدية «الفروانية» ترفع 100م3 من الإطارات المستعملة و37 سيارة

الحملة أسفرت عن رفع 37 سيارة مهمله و قد تم إرسالها لموقع حجز السيارات في البلدية فضلاً عن رفع حوالة 100م3 من الاطارات المستعملة. ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة المواطنين والمقيمين الاتصال على الخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة أو التواصل عبر حسابات البلدية @kuwmun بمواقع التواصل الاجتماعي في حال وجود سيارات مهمله او معروضة للبيع في الساحات والميادين العامة.

كشفت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الفروانية بتنفيذ حملة لرفع السيارات المهمله والسكراب من منطقة عبد الله المبارك. وأكد مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بالفروانية بالوكالة سعود الحربي بأن الحملة جاءت استكمالاً للحملات التي تشنها الإدارة لرفع مستوى النظافة وإزالة كل مايشوه المنظر العام في عموم المحافظة، مشيراً إلى أن

«الصحة» تنظم اليوم ملتقى علمياً يبحث استخدامات الليزر بعلاج الأمراض الجلدية

وعرض الخطط المستقبلية للبحوث في هذا التخصص. وأكد إلى أن الملتقى سيناقش 38 محاضرة علمية و12 ورشة عمل يقدمها 12 خبيراً واستشارياً عالمياً يمثلون أفضل المراكز الطبية من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا إضافة إلى مشاركة أكثر من 800 طبيب متخصص من الكويت ومن دول عربية وخليجية. وأفاد الراشد بأن معهد الكويت للأختصاصات الطبية (كيمز) سيمنح الأطباء حديثي التخرج والمشاركين بالمؤتمر 24 نقطة تعليم طبي مستمر للمحاضرات و36 نقطة تعليم طبية للمشاركين بورش العمل بواقع 3 نقاط لكل ورشة عمل.

الخبراء بمجال (الجلدية) وتخصصاتها. وأكد الراشد حرص الملتقى على إشراك القطاع الطبي الخاص باعتباره شريكاً أساسياً مع القطاع الطبي الحكومي في تطوير المنظومة الصحية بالكويت والارتقاء بخدمات الرعاية الصحية المقدمة فضلاً عن كونه حلقة الوصل في تزويد الوزارة بمفلة بالمستشفيات بأحدث الأجهزة والتقنيات الطبية. وأوضح أن من أهداف الملتقى أيضاً منح الأطباء حديثي التخرج فرصة التدريب والتعليم الطبي المستمر على أيدي خبرات عالمية مبيّناً أن العلاقة بين الأمراض المزمنة غير السارية والأمراض الجلدية ستحظى باهتمام واسع خلال ورش العمل

رئيس وحدة الليزر بمستشفى الفروانية أن من بين أهداف الملتقى فتح قنوات تواصل مع الخبراء والاستشاريين الدوليين لنقل تجاربهم إلى الكويت من أجل الاستفادة وزيادة المعرفة. وشدد على أن أهمية الملتقى تكمن بالآوراق العلمية والأبحاث الطبية التي تتناول أحدث السبل في العلاجات الضوئية والبيولوجية والعلاج بالليزر للأمراض الجلدية وزراعة الخلايا الصبغية لمرضى البهاق.

وذكر أن الفرصة متاحة أمام الأطباء الكويتيين لكسب المهارات الحديثة في عالم الأمراض الجلدية وصقل المعرفة فضلاً عن تبادل الخبرات الطبية والبحوث العلمية مع

قالت وزارة الصحة الكويتية أمس الإثنين إنها ستعقد اليوم ملتقى علمياً بعنوان (استخدامات الليزر في علاج امراض الجلدية) ويستمر ثلاثة ايام لاستطلاع أحدث الوسائل التكنولوجية المتبعة في تشخيص وعلاج الأمراض الجلدية. وقال المنسق العام للملتقى الدكتور عبدالعزیز الراشد في تصريح صحفي أن الملتقى الذي ينظمه مجلس اقسام الامراض الجلدية يحظى باهتمام بالغ من قبل الاوساط الطبية المتخصصة مشيراً الى انه سوف يشهد مشاركة خليجية وعربية وعالمية واسعة. وأضاف الراشد الذي يشغل منصب



رفع الإطارات المستعملة